والمكان واعلم ان التعريفين ينتقضان بما بنحو مررت من قولك
مررت بزيد فان التعدي ثابت بمعناه ولفظه في محل واحد اذ الم
يقيد المتعدي بالنفس الا ان يجاب بان المجرور فيه لا يسمى
اصطلاحا بالمفعول به وهو مراد في حق اللازم وان حذف لدلالة
ذكره في حد مقابله وفعل واحد يتعدي بنفسه ادخال قد
على يتعدى في الموضعين غير مناسب لقوله عند تساوى الا
ستعمالين فالصواب حذفها كما في كلام الرضي هو اصله فان قلت
التعدى وعدمه متنافيان وهما اللذان لا يجتمعان ولا يفترقان
كيف اجتمعا في الفعل الواحد قلت المستحيل اجتماعهما
في وقت واحد واجتماعهما في الفعل الواحد في وقتي الاستعمالين
وقد اشار الي ذلك الشارح بقوله قد يتعدي بنفسه فيسمى
متعديا وقد يتعدى باللفظ فيسمى لازما حيث فرع التسمية
على ما قبلها وذلك اي التسميتان عند تساوي الاستعمالين
ان في مطلق الكثرة بان يكون كل منهما كثيرا وان كان احدهما اكثر نحو
شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له فان استعمالهما
باللام اكثر منه بدونها المكثير ايضا كما تقتضيه قول الجوهري انهما
باللام افصح الدال على انهما بدونه فصيح ايضا والفصيح لا بد فيه
من موافقته استعمال كثير فالاعتراض على الشارح بقول الجوهري
وبقول غيره مما فيه تدافع ظاهر وهم على المناقشة في المثال
ليست من ذات المحقق وانه الحق اي ذلك الفعل الواحد
متعد مطلقا مع اللام ودونها لان معناه مع اللام هو المعنى
بدونها وهو ايقاع النصح على ما بعد الفاعل واذا اتحد المعنى
وجب انه متعد لكن لقائل ان يقول اذا كان لا اتحاد المعنى مع

وغيره

تساوى

تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف مع المتعدي او اللزوم فليس
كونه متعديا واللام زائدة باولي من كونه لازما واللام محذوفة توسعا
بل قد يترجح هذا بان دعوي الحذف اولي من دعوي الزيادة والتعدي
واللزوم بحسب المعنى لما مر من ان التعدي هو الذي يتجاوز
معناه الفاعل الي مفعول به واللازم هو الذي يكون معناه قاصرا
على الفاعل فظهر بهذا الدليل انه لا يلزم جريان ذلك في اللفظين
المختلفين في المادة كخفت واشفقت منه واراد بوضع احدهما
لمعنى من حيث قيامه بالفاعل ولزومه له وبوضع الاخر له من حيث
مجاوزته اياه للمفعول اي تعدي انت دفع بهذا التقدير توهم
انه تعدي بفتح التا والعين وكسر الدال مصدر تعدي بفتح الثلاثة
على انه مجرد ولفيه لانه معنى كتابه عليه بقوله وفي بعض النسخ
وتعديته في الثلاثي المجرد خاصة الذي يظهر لي ان خاصة
مصدر كالعافية بمعنى خصوصا منصوب على انه مفعول مطلق بمحذوف
تقديره اخصه خصوصا على ما هو المقصور من جواز حذف عامل
المؤكد ولا يخفى ان يكون حالا لانك تقول جاني الرجال او الزيدون
خاصة بشين ان قلت اقتصر ابن مالك في المفيدة على حروف
الجر ومصنف هذا المختصر عليها مطلقا وعلى الهمزة والتضعيف
في الثلاثي المجرد وغيرهما ازاد على ذلك نقله اي استفعل كاستطعمت
زيدا وفاعل نحو سايرته وفعل في باب المغالبة مما وجه ذلك قلت
اعتبر ابن مالك في تعدى اللازم بقاه على صورته والا فهو
فعل اخر والمصنف بقاه على معناه مسندا الي فاعله الاول
الا ترى انك اذا قلت فرحته واجلسته كان معناه صيرته فالفرح
والجلوس الذي هو معنى فرح زيد وجلس زيد والا فهو فعل

Copyright © King Saud University